

## هيئة التشريع والرأي القانوني

قرار رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٠

## بإعادة تشكيل لجنة تكافؤ الفرص بهيئة التشريع والرأي القانوني

رئيس هيئة التشريع والرأي القانوني، رئيس مجلس الهيئة:  
بعد الاطلاع على القرار رقم (١) لسنة ٢٠١٥، بإنشاء وتشكيل لجنة تكافؤ الفرص بهيئة التشريع والإفتاء القانوني،  
وعلى القرار رقم (٨) لسنة ٢٠١٧ بإعادة تشكيل لجنة تكافؤ الفرص بهيئة التشريع والإفتاء القانوني، المعدل بالقرار رقم (٩) لسنة ٢٠١٨،  
وبناءً على عرض نائب رئيس هيئة التشريع والرأي القانوني، رئيس لجنة تكافؤ الفرص،

## قرر الآتي:

## المادة الأولى

يُعاد تشكيل لجنة تكافؤ الفرص المنصوص عليها في المادة (١) من القرار رقم (١) لسنة ٢٠١٥ بإنشاء وتشكيل لجنة تكافؤ الفرص بهيئة التشريع والرأي القانوني برئاسة المستشار الشبيخة مريم بنت عبد الوهاب آل خليفة، نائب رئيس الهيئة، وعضوية كل من:  
أ- مدراء الإدارات الفنية التالية أسماؤهم:

١- المستشار إبراهيم أحمد ربيع - مدير إدارة المعاهدات والاتفاقيات الدولية والعقود.

٢- المستشار سلطان ناصر السويدي - مدير إدارة التشريع والجريدة الرسمية.

ب- مدراء الإدارات غير الفنية التالية أسماؤهم:

١- السيد دعيخ خليفة البنجاسم - مدير إدارة الانتخابات والاستفتاء.

٢- السيد عبدالرحمن إسماعيل الحوسني - مدير إدارة الموارد البشرية والمالية.

وتكون مدة عضويتهم في اللجنة سنتين.

## المادة الثانية

تتولى المستشار المساعد نورة عبدالرؤوف البوعينين التنسيق مع المجلس الأعلى للمرأة وديوان الخدمة المدنية، وذلك في سبيل قيام اللجنة باختصاصاتها.

### المادة الثالثة

تعيّن المستشار المساعد فاطمة عبدالعزيز نايم مقرراً للجنة، وتتولى القيام بالأعمال المنصوص عليها في المادة (٧) من القرار رقم (١) لسنة ٢٠١٥ بإنشاء وتشكيل لجنة تكافؤ الفرص بهيئة التشريع والإفتاء القانوني.

### المادة الرابعة

يُلغى القرار رقم (٨) لسنة ٢٠١٧ بإعادة تشكيل لجنة تكافؤ الفرص بهيئة التشريع والإفتاء القانوني، كما يُلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار.

### المادة الخامسة

على نائب رئيس هيئة التشريع والرأي القانوني والمعنيين بتنفيذ هذا القرار، ويعمل به من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

رئيس هيئة التشريع والرأي القانوني

رئيس مجلس الهيئة

المستشار نواف عبدالله حمزة

صدر بتاريخ: ٤ ربيع الأول ١٤٤٢هـ

الموافق: ٢١ أكتوبر ٢٠٢٠م